[شرح غريب كتاب الكُسُوف][1]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (العَشير) في حديث مالكٍ

[الَّذي رَوَاهُ] عن زيدِ بنِ أسلمَ، عن عطاءِ بنِ يَسَارٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ في حديث خُسُوْفِ الشَّمْسِ حين قال: «رَأَيْتُ[2] [٥٤] النَّارَ فَلَمْ أرَ كاليومِ مَنْظَراً قَطُّ [أَفْظَعَ]، ورأيتُ أَكثرَ أَهلِها النِّساءَ، قالُوا: لِمَ يَارَسُوْلَ اللهِ؟ قَالَ: لِكُفْرِهِنَّ، قيل: أيَكْفُرْنَ باللهِ؟ قَالَ: وَيَكْفُرْنَ العَشِيْرَ، وَيَكْفُرْنَ الإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَىٰ إحدَاهُنَّ الدَّهرَ كُلَّه ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيئاً قَالَتْ: مَارَأَيْتُ مِنْكَ خَيْراً قَطُّ» [١/ ١٨٦ رقم (٢)].

قال عبدُالملك: العَشِيْرُ: الزَّوجُ، كَذَا سَمِعْتُ مُطرِّفاً وابنَ المَاجِشُوْنَ يقولان، وكان ابنُ نافعٍ يَجعله عَشِيْرَ القَبِيْلَةِ، وليسَ بِهِ، إنَّما هُوَ الزَّوْجُ، سُمِّيَ عَشِيْراً؛ لأنَّه يُعاشرُها وتُعاشِرُهُ، ومنه قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ:[3] ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ سمَّاه عَشِيْراً من المُعَاشَرَة، وَكَذٰلكَ سُمِّيتِ امرأةُ الرَّجُلِ حَلِيْلَةً، وسُمّيَ الزَّوْجُ حَليلاً[4]؛ سُمِّيا بِذٰلك لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُحَالُّ

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ١٨٦، ورويا أبي مُصعب: ١/ ٢٥٣، ورواية محمد بن الحسن: ١٦٥، ورواية سُوَيْدٍ: ٣٢٦، ورواية القعنبي: ٢٦٥، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد: ١/ ٣٧٩، والتَّعليق على المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ١/ ٢١٧، والقَبَس لابن العَرَبيِّ: ١/ ١٩٦، وتنوير الحوالك: ١/ ٣٧٣، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٣٦٩.

(٢) هنا انقطاع في الأصل بقيَّتُهُ في ص١٩.

(٣) سورة الحج: الآية: ١٣.

(٤) في الأصل: «حليلها».

صاحبَه، يعني أنَّهما يحلاَّن في منزلٍ واحدٍ، وَكَذٰلكَ مَنْ نَازَلَكَ أو جَاوَرَكَ فهو حَلِيْلُكَ، قال الشَّاعرُ:[1]

وَلَسْتُ بأَطْلَسِ الثَّوْبَيْنِ يُصْبِيْ حَلِيْلَتَـهُ إِذَا هَـدَأ النِّيَـامُ

فهو هَـٰهُنا لم يُرِدْ بالحليلةِ امرأَتَهُ؛ لأنَّه لَيْسَ عليه بأسٌ أنْ يُصْبي امرأتَهُ؛ إنَّما أرادَ جَارَتَهُ[2]؛ لأنَّها تُحَالُّهُ في المَنْزِلِ، وقد تكون الزَّوجة وإنَّما سُمِّيتْ حليلةَ زَوْجِهَا، وسُمِّيَ الزَّوْجُ حَلِيْلَهَا؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَحُلُّ إزارَ صَاحِبِهِ، ومن كِلاَ المَعْنَيَيْنِ مِن الحِلِّ وَالحُلُوْلِ اشتُقَّ الاسمُ. وَكَذٰلك الخَليلُ؛ إنَّما سُمِّيَ خَليلاً؛ لأنَّه يُخَالُّ صاحبَه، من الخُلَّةِ وهي الصَّداقةُ، تقولُ منه: خاللتُ الرَّجُلَ خِلالاً وَمُخالَّةً، ومنه قولُ امرىءِ القَيْسِ:[3]

* وَلَسْتُ بِمقْلِّي الخِلاَلِ وَلاَ قَالِ *

يريدُ بالخِلاَلِ: المُخَالَّةَ، ومنه الحَديثُ الذي حدَّثنيه أسدُ بن مُوسَىٰ[4]، عن زُهَيْر بن محمَّدٍ، عن موسى بن وَرْدَان، عن أبي هُريرة: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّما المَرْءُ على دينِ خَليله فليَنْظُر امرؤٌ مَنْ يُخَالُّ» يعني: مَنْ يَتَّخذُ خليلاً، وكذٰلك القَعِيْدُ؛ إنَّما سُمِّيَ قَعيداً من المُقَاعَدَةِ، كَمَا سُمِّيَ الجَلِيْسُ

---

(١) البيت لأوس بن حجر في ديوانه: ١١٥. وهو في غريب الحديث لأبي عُبَيْد: ٢/ ٢٤٧، وتهذيب اللُّغة للأزهري: ٣/ ٤٤٠، وغيرهما.

(٢) في الأصل: «جارية».

(٣) ديوان امرىء القيس: ٥٣، وصدره:

* صَرَفْتُ الهَوَىٰ عَنْهُنَّ من خَشْيَةِ الرَّدَىٰ *

وينظر: غريب الحديث لأبي عُبَيْد: ٢/ ٢٤٨.

(٤) في غريب أبي عُبَيْد: «حدَّثنيه ابنُ مَهْدِي، عن زِهير بن محمَّد، عن موسىٰ بن وردان عن أبي هُريرة...».

جَلِيْساً من المُجَالَسَةِ، وكذٰلك سُمِّيَ الشَّرِيْبُ شَرِيْباً، والأَكيلُ أكيلاً؛ من المُشاربةِ والمُواكلةِ، كما سُمِّيَ الصَّديقُ صَديقاً؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُصَدِّقُ صَاحبَهُ، ومثلُهُ من كلامِ العَرَبِ كثيرٌ.[1]

- **قيل لعبدالملكِ بن حَبِيبٍ: فما الخُسُوف من الكُسُوف؟**

قال: الكُسُوفُ:[2] تَغَيُّرُ اللَّونِ، تقولُ: كَسَفَ لونُ الرَّجُلِ، وهو رَجُلٌ كَاسفُ اللَّوْنِ: إِذَا تَغَيَّرَ وَحَالَ، وَلاَ تَقُلْ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ وهي كاسِفَةٌ، ولا كَسَفَ لَوْنُ الرجُلِ، لا تُوقعُ الفعلَ عَلَيْهِمَا إلاَّ بإثباتِ الألفِ أُكْسِفَتِ الشَّمْسُ، وأُكْسَفَ لونُ الرَّجل، وكلُّ ما كان الفعل له وجازَ فيه أن تقولَ قد فَعَلَ، مثل قَوْلِكَ: قَدْ عَتَقَ العَبْدُ وهو يَعْتَقُ، فإذَا أوقعتَ الفعلَ عليه قلتَ: أُعتِقَ بإثباتِ الألفِ فيه، ولم تَقُلْ عُتِقَ وَأَمثالُهُ في كلامِ العَربِ كثيرٌ.

قَالَ: والخُسُوْفُ[3] غيرُ الكُسُوفِ، إنخِسَافُ الشَّمْسِ في غمرِ لُجَّةِ البَحْرِ

---

(١) في الأصل: «كثيراً».

(٢) العين: ٥/ ٢٩٧، ومختصره: ٢/ ١٧، وجمهرة اللُّغة: ٧٧٤، وتهذيب اللُّغة: ١٠/ ٧٥، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (كَسَفَ).

(٣) العين: ٤/ ٢٠١، ومُختصره: ١/ ٤٣٦، وجمهرة اللُّغة: ٥٩٧، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٣٢٣، والنِّهاية: ٤/ ١٧٤، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (خَسَفَ).
قال في النِّهاية: «تكرر في الحديث ذكر الكُسُوف والخُسُوف للشمس والقمر، فرواه جماعة فيهما بالكاف، ورواه جماعة فيهما بالخاء، ورواه جماعة في الشمس بالكاف، وفي القمر بالخاء، . . . والكثير في اللُّغة ـ وهو اختيار الفرَّاءِ ـ أن يكون الكسوف للشَّمس والخُسُوفُ للقَمَرِ، ويقال: كسفت الشمس وكسفها الله وانكسفت، وخَسَفَ القَمَرُ وخَسَفَهُ الله وانخسف»
وجاء في الاقتضاب في غريب الموطأ لليفرني: «الخُسُوْفُ والكُسُوْفُ سَوَاءٌ يكونان في الشَّمس والقَمرِ جميعاً، ولا وجه لقول مَنْ فرَّق بينهما. وروي ذٰلك عن جماعة من السَّلف =

الذي تجري فيه إذا زالت عن مجرىٰ فلكها وذهب ضِيَاؤُها، وكذلك [١٩] تقولُ في عَين الأعور: قد خَسَفَت عيْنُهُ؛ إذا انْخَسَفَتْ وغَارَت في جَفْنِ العين وذهب نُوْرُهَا وضِيَاؤُها، ولا تقول: خُسِفَتْ إلاَّ بإثبات الألفِ كما فَسَّرتُ لك في كَسَفَتْ.

[شرح غريب كتاب الاستسقاء][(١)]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الانْجِيَابِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن شَرِيْكِ بن عبدالله بن أبي نَمِرٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ: أنَّه

= وأهل اللُّغة منهم عُروة بن الزُّبير قالوا: الخُسُوْفُ في الشَّمس، والكُسُوْفُ في القمر، وقد سوَّىٰ مالكٌ ـ رحمه الله ـ بينهما في هٰذا الباب؛ لأنَّه ذكر في التَّرجمة الكُسُوف وخرَّج الحَديثَ الذي أورده فيه بالخاء، لكنَّ الاشتقاق يوجب أن يكون الخسوف أشدَّ من الكسوف؛ لأن الخُسُوفَ: الغُؤُوْرُ وأصلُ الكُسُوف: التَّغَيُّرُ، وتصريفُ الفعل منهما بالفتح في الماضي والكسرِ في المستقبل، وهما من الأفعال التي إذا نقلت عن فاعلها لم تدخل عليها أداة النَّقل كما تدخل في الأفعال في نحو قولك: دخل وأدخلته، ولٰكنك تقول: كسفت الشمس وكسفها الله، وخسفت الشَّمس وخسفها الله، ولهٰذا جاز في الحديث هُنَا: «لا يَخْسِفان» و«لا يُخْسَفَانِ» بفتح الياء وكسر السين، وبضمّ الياء وفتح السِّين، ولهٰذا قالوا: شمسٌ كاسفةٌ ومكسوفةٌ، وخاسفةٌ ومخسوفةٌ قَالَ جَرِيْرٌ:

والشَّمسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بكاسِفَةٍ [تَبْكِيْ عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ والقَمَرَا]»

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ١٩٠، ورواية أبي مُصْعَب: ١/ ٢٣٩، ورواية محمد بن الحَسَن: ١٠٥، ورواية سُوَيْدٍ: ١٦٩، ورواية القعنبيِّ: ٢٦٩ ، والاستذكار: ٧/ ١٢٥، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوَلِيد: ١/ ٣٣١، والتَّعليق على المُوَطَّأ للوقَّشيِّ: ١ /٢٢٧، والقَبَس لابن العَرَبِيِّ: ١/ ٣٨٦، وتنوير الحَوَالك: ١/ ١٩٧، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٣٨٣، وكشف المغطى: ١٢٧.